

في مواجهة التحديات المهددة لأمنه ووحدته

السعودية والكويت تؤكدان مواصلة دعم استقرار اليمن

أكبر الداعمين للبرامج التنموية في اليمن إذ تشكل المساعدات والمنح المقدمة من دول المجلس حوالي 70% من مجموع المساعدات الدولية. وأشار إلى أن الاجتماع السابع لمجموعة أصدقاء اليمن شهد الاتفاق على تشكيل ثلاث لجان اقتصادية وسياسية وأمنية والتي بدورها ستشكل فرق عمل تقدم تقاريرها للجنة التوجيهية التي ترعى بدورها تقريراً لوزراء خارجية الدول أعضاء في الاجتماع القادم للمجموعة الذي يعقد على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في شهر سبتمبر من العام الحالي لتقييم ما تحقق من تقدم. مبيناً أنه تم التمهيد في الاجتماعات السابقة من الدول المشاركة بتقديم حوالي 8 مليارات دولار كمساهمات من أجل تنفيذ مشاريع تنموية في اليمن.



وأوضح المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أن دولة الكويت تعهدت خلال اجتماع نيويورك الأسبق بتقديم 500 مليون دولار خلال ثلاث سنوات ليتم على شكل منح وقروض ميسرة لتمويل المشاريع الإنشائية الواردة في البرنامج المرحلي للأعوام 2012 و 2013 و 2014. لافتاً إلى أن 50 مليون دولار من الـ 500 مليون التي تعهدت بها الكويت ستقدم على شكل منحة فيما ستكون الـ 450 مليون المتبقية على شكل قروض ميسرة من خلال الصندوق الكويتي للتنمية. وأشار إلى أن الصندوق الكويتي وقع في فبراير الماضي اتفاقية تمويل ودعم لإنشاء 13 كلية متخصصة في التعليم الفني في 12 محافظة يمنية وتجهيز 12 كلية متخصصة في التعليم الفني في 12 محافظة حيث تقضي الاتفاقية بتقديم الصندوق الكويتي للتنمية مبلغ 60 مليون دولار. وكشف المسؤول الكويتي أن بعثة كويتية ستزور اليمن الشهر المقبل للاتفاق على تنفيذ مشاريع للكهرباء بالإضافة إلى مشاريع لتشديد الطرق الريفية.

مناطق اليمن في ظل هذه الظروف. وتابع: «وفي هذا الصدد وقعت المملكة اتفاقاً مع الحكومة اليمنية لتقديم منحة قدرها مائة مليون دولار أمريكي لتمويل مشاريع الصندوق الاجتماعي للتنمية، ويشرف عليها من الجانب السعودي الصندوق السعودي للتنمية، حيث جرى تسليم الدفعة الأولى منها حسب الاتفاق وقيمتها عشرة ملايين دولار، بالإضافة لمنح ومساعدات أخرى عديدة منها منحة بأربعة عشر مليون دولار أمريكي مخصصة لمواجهة البطالة وتحسين الصحة العامة». وشدد المسؤول السعودي على أهمية استمرار تقديم الدول والهيئات والصناديق المانحة المساعدة لليمن وتنفيذها للالتزامات السابقة باعتبار ذلك أمراً بالغ الأهمية لتحقيق الأهداف الإيجابية التي تسعى لها وإلى جانب التمويل الممنوح لمشاريع البنية التحتية. ومضى قائلاً: «إن المملكة تدعو الدول والصناديق المانحة إلى زيادة الاهتمام والمساعدة بما تتطلبه الأوضاع الإنسانية والاجتماعية الصعبة التي يواجهها الشعب اليمني، والتي تستدعي المبادرة العاجلة لمواجهة والتخفيف من آثارها... مؤكداً إن استقرار وأمن اليمن وتخفيفه للمصاعب



ديسمبر من العام الماضي، على الرغم من المصاعب والعقبات الكبيرة التي تعرض لها اليمن، ومصادقة البرلمان اليمني عليه منذ عدة أيام، معرباً عن الأمل أن يرى الجميع اليمن يتمتع قريباً بالعضوية الكاملة في المنظمة والاقتصادة من مزايا العضوية التجارية والاقتصادية. وقال الأمير تركي: «إن المملكة العربية السعودية كانت وماتزال في طليعة الدول التي وقفت بكل إمكاناتها مع الشعب اليمني الشقيق، انطلاقاً من واجبه الذي تمليه روابط الإخاء والجوار والتطلعات المشتركة للشعبين الشقيقين، وإدراكاً منها لحجم التحديات والمخاطر التي يواجهها اليمن، والتي تستدعي وقف جميع أصدقائه معه بكافة السبل والإمكانات المتاحة لصدورها ومنعها من الإضرار بالشعب اليمني وعرقلة حقوقه المشروعة في الاستقرار والتنمية والرخاء». وأضاف: «وبالإضافة إلى ما تقدمه المملكة من دعم للمشاريع التنموية وتمويل خطط الإنشاءات المتعلقة بالبنية التحتية في العامين الأخيرين بمبالغ تجاوزت الثلاثة مليارات دولار أمريكي فإن المملكة تدرك أهمية الدعم المخصص للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية التي تضر بها العديد من

اليمني فوق المصالح الحزبية والفردية الضيقة». وهنأ وكيل وزارة الخارجية للعلاقات المتعددة الأطراف الجمهورية اليمنية حكومة وشعباً بمناسبة الاحتتام الناجح لمؤتمر الحوار الوطني في الخامس والعشرين من شهر يناير الماضي، وتوقيع كافة المشاركين على وثيقته الختامية وعلى ضمانات تنفيذها، وإنشاء الهيئة الوطنية للرقابة على مخرجاته، التي اشتملت على الالتزام بتنفيذ بنود المبادرة الخليجية وقراري مجلس الأمن 2014 و 2015 حول الانتقال السياسي في اليمن، ومعالجة القضية الجنوبية، والاتفاق على تبني نظام اتحادي للبلاد، والبدء في صياغة الدستور الجديد، مؤكداً أن نجاح هذه الخطوة المهمة سيساعد على استكمال بقية آليات المبادرة الخليجية، وفقاً لما اقتره الشعب اليمني وبدعم ومساندة من أشقائه وأصدقائه في المجتمع الدولي. كما قدم الأمير الدكتور تركي بن محمد التهنية للحكومة اليمنية على ما قامت به من خطوات إيجابية لإصلاح الاقتصاد وإعادة هيكلته على أسس حديثة تراعي متطلبات الشعب اليمني وتحقيق التنمية المستدامة، فضلاً عن توقيع بروتوكول الانضمام لمنظمة التجارة العالمية في شهر

الرياض / الكويت / سبأ:
جددت المملكة العربية السعودية التزامها بالوقوف الكامل مع الجمهورية اليمنية لاستكمال بنود المبادرة الخليجية والوصول للاستقرار السياسي وانتصار الشعب اليمني على التحديات والمخاطر التي تهدده في أمنه ووحدته واستقراره، وعلى رأسها العنف والإرهاب ومحاولات التدخل في شؤونه الداخلية وإشغال الخلافات بين أفرادها، والتي نتج عنها في نفس الوقت ركود اقتصادي كبير وتفش للبطالة والفقر وتدهور للأوضاع الإنسانية والأمنية في مناطق واسعة من الجمهورية اليمنية.

جاء ذلك على لسان صاحب السمو الأمير الدكتور تركي بن محمد بن سعود الكبير وكييل وزارة الخارجية السعودية للعلاقات المتعددة الأطراف، وفقاً لما نقلته وكالة الأنباء السعودية الرسمية عقب مشاركته على رأس وفد المملكة في الاجتماع السابع لمجموعة أصدقاء اليمن الذي عقد أمس الأول في العاصمة البريطانية لندن. وقال الأمير تركي: «تعمل على نتائج هذا الاجتماع لتعزيز عمل مجموعة أصدقاء اليمن ورفع مستوى أدائها نحو دعم اليمن في هذه المرحلة الانتقالية المهمة التي يمر بها، بالإضافة لتحضير لعقد اجتماع المجموعة الوزاري القادم الذي سيكون في نيويورك في شهر سبتمبر المقبل... ونأمل أن تكون النتائج إيجابية وتبلي التطلعات، وفي مقدمتها تجديد الالتزام بتقديم الدعم اللازم للشعب اليمني في ظل الظروف الاستثنائية الحالية التي يمر بها، وعلى المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية. وأشاد المسؤول السعودي بما حققته الجمهورية اليمنية من إنجازات طيبة منذ بدء سريان المبادرة الخليجية في شهر أبريل 2011.. معتبراً أن ذلك جدير بالعدم والثناء والتقدير. وادرف قائلاً: «تتمن أشقائنا في اليمن بعد جهود جهودنا من الانتقال من حافة الصراع والانقسام إلى الوحدة والحوار ونيل العنف وحرر الإرهاب، وإعلاء مصلحة الشعب

محافظة أبين: كل جهودنا تتجه لاستعادة الأمن ومشاريع الخدمات لمواطني المحفد



المواطنين الذين يعتقدون أن التصغير والماطلة من المحافظة بينما الحكومة ووزارة المالية هي السبب رغم متابعتنا الضنية وطلوعنا إلى صنعاء مرات عديدة واجتماع صندوق الأعمار برئاسة رئيس الوزراء الشهر الماضي الذي أقر صرف التعويضات للمواطنين.. لكن لازالت موقفة. وجهت المحافظة إلى أن قيادة المحافظة تعمل في عدة جهات منذ أكثر من عامين منها الوضع الأمني والإعمار حيث لا تزال المباني الحكومية مدمرة ولم يتم إعادة ترميمها وهناك مشاكل خدمات الكهرباء، وتوقف مرتبات الموظفين لعدم التزام الجهات، والمواطنين بتسديد فواتير الكهرباء وأموار كثيرة ومعضلات لا حصر لها تعيشها أبين التي دمرتها الحرب بشكل كامل وتحتاج إلى توجه حكومي استثنائي لتعميرها وتضميد جروح أبنائها.

أبين / علي مقران:
قال محافظ أبين الأستاذ جمال العاقل أنه ويتعاون المواطنين والشباب والأعيان والشخصيات الاجتماعية سيتم تحرير بعض المناطق ومنها مديرية المحفد من العناصر المسلحة التابعة لتنظيم القاعدة وسيعود الأمن والاستقرار وستبسط الدولة هيبتها والنظام والقانون لافتاً إلى أن المواطن هو العامل الأساسي لنجاح الدولة في مهامها ووطنائها ويتعاونها تتحرك مشاريع التنمية والخدمات التي تأتي لصالحه.. وذكر المحافظ العاقل أن مديرية المحفد وغيرها من المناطق التي تتواجد فيها عناصر القاعدة قد تعرضت لأضرار بالغة وحرمت من المشاريع والأمن والاستقرار لافتاً إلى أن الحملة العسكرية التي نفذها وحدات المنطقة العسكرية الرابعة وقوات الأمن واللجان الشعبية في اتجاه المحفد الهدف منها تحرير المنطقة من مسلحي تنظيم القاعدة الإرهابي لكي تتجه السلطة المحلية لإعادة الإعمار وتحريك المشاريع الخدمية المتعثرة المرتبطة بحياة الأهالي.

وأشاد محافظ أبين الأستاذ جمال العاقل بالبطولات التي أجزتها مقاتلو وحدات المنطقة الرابعة ورجال الأمن واللجان الشعبية والذين يقومون بواجب وطني مقدس داعياً المواطنين إلى التعاون والتفاعل مع هذه الحملة لتحقيق أهدافها المطلوبة. إلى ذلك اعتبر المحافظ العاقل أن المحافظة منذ تحريرها من القاعدة في يونيو 2014 ما زالت تعاني من الأضرار المدمرة التي خلفتها الحرب الطاحنة مع تنظيم القاعدة وأدت إلى تدمير البنى التحتية ومنازل المواطنين بعد تشريدهم. وأوضح أن الحكومة لم تقف بما التزمت به تجاه كارثة أبين ومنها صرف التعويضات للمواطنين المنكوبين واستثناء تعويضات بسيطة أو جزء ضئيل صرف منها قبل فترة ونواجه حالياً أضراراً ومخاطر

لدى تكريم (38) عاملاً من الأشغال العامة في عيد العمال محافظ عدن يؤكد أن كافة العمال سيحظون بالاهتمام الذي يستحقونه



عمل مدفوعة الأجر.. مؤكداً أن تكريم هؤلاء العمال يعتبر عرفاناً منا للجهود التي تبذلها هذه السواعد السمراء مجددا العهد في هذا التكريم سيظل تقليدا سنوياً لينال كل العمال التكريم الذي يستحقونه. كما أكد عثمان كاكو رئيس اتحاد النقابات العمالية بعدن أن مدينة عدن تحضن أكبر طبقة عمالية كان لها شأن كبير في حقبة من الزمن ولها بصمات في العديد من المجالات واليوم سنعمل جاهدين على استعادة مكانة هؤلاء العمال وحقوقهم المشروعة في كافة المجالات وإعادة دور الطبقة العاملة في مدينة عدن التي كانت سباقة في الدفاع عن حقوق العمال باعتبارهم أساس تطور أي بلد وأي مجتمع حضاري.

متواضعاً مقابل الجهود والعمل الذي يبذله هؤلاء العمال في التشييد والنهضة والتطور في مختلف المجالات التنموية والاقتصادية في المحافظة التي تستحق منا كل الرعاية والاهتمام وهذا السواعد السمراء التي ستبني عهد وستمرها تستعيد مكانتها وأهميتها ووظيفتها الحقيقية ويجب أن نسعى جميعاً إلى استعادة النهوض بمدينة عدن في كل المجالات. ومن جانبه استعرض الأخ حسين عوض القرعير مدير عام مكتب الأشغال العامة بعدن إنجازات مكتب الأشغال العامة والدور الذي لعبه هؤلاء العمال أسهامهم في النهضة العمرانية.. مؤكداً أن هذا التكريم هو تقليد سنوي بمناسبة عيد العمال الذي انتصرت فيه الطبقة العاملة وحقت 8 ساعات



العمال كثيراً وقدموا فيه الكثير من التضحيات والدماء لتبيل الحقوق المشروعة لهم والحياة الكريمة المستقرة التي يستحقونها باعتبارهم أكثر فئة تبذل جهوداً مضنية في العمل وتستحق أن تحظى بالعناية والاهتمام والدفاع عنها. وتابع الأخ المحافظ أن كافة العمال والموظفين في محافظة عدن ومنهم عمال مكتب الأشغال يجب أن يحظوا بالاهتمام الذي يستحقونه وتلبية متطلباتهم الحقوقية وتحقيق المساواة لرفع مستوى الأداء بمرافق العمل والانتاج والمساهمة في عملية البناء والتنمية للمجتمع.. مشيراً إلى أن مكتب الأشغال مكتب ملء بالعطاء منذ إنشائه، وذلك من خلال تنفيذ العديد من المشاريع الحيوية والخدمية بمحافظة عدن وتكريمهم اليوم يعد تكريماً

عدن / واد شبيلي: تصوير / محمد عوض
كرم مكتب الأشغال العامة والطرق بعدن 38 من الموظفين والعمال في مختلف الأقسام والوحدات في المكتب وهم من العمال والكوادر المتميزة التي تبذل جهوداً مثالية في خدمة العمل وخدمة مدينة عدن التي تشهد نهضة متميزة في العديد من المجالات وخاصة المجالات العمرانية والمجالات الحيوية. وفي الحفل السنوي الذي أقامه مكتب الأشغال العامة في قاعة سبأ للمؤتمرات بمناسبة الاحتفال بعيد العمال العالمي في الأول من مايو ألقى الأخ المهندس وحيد علي رشيد محافظ محافظة عدن كلمة هنأ في مستهلها كافة العمال والموظفين الكرميين معبراً عن سعاده بمشاركة هذا اليوم وهو عيد العمال العالمي الذي ناضل فيه

حلقة نقاش حول مخرجات الحوار بعدن



للزعيم الهندي غاندي إلى مدينة عدن وكتب عنها كلمات مضنية وغيره الكثير ممن اعتبروا مدينة عدن رمز الحضارة والثقافة والمدنية والحداثة.. مشيداً بدور الشباب في كافة المراحل وحضهم على الاستمرارية في العطاء وتلبية القوى الظلامية التي تهدد اليمنيين الذين أثرت عليهم القوي الظلامية وبغيت من فكرهم وسلوكهم.. داعياً إلى بناء الوعي لدى الإنسان كمسلم وكحشيقف ولا تقصي بعضنا البعض ونجعل لغة الحوار والفكر رمزاً وشعارنا.

الشبابية العمل على استنزاع حقوقها من القيادات التاريخية الصنمية وأخذ كفة التغيير والعمل على نهضة الفكر وبناء الوعي لدى الشباب بأهمية دورهم في بناء اليمن الجديد.. مؤكداً أن مخرجات الحوار خرجت النسبة 30% كوتا للمرأة وبموجب هذا المخرج نحن نريد المرأة في كل مكان في البرلمان وفي السلطة المحلية ووكيلة وتتقلد في مؤسسات حكومية فللمرأة دور كبير إلى جانب أخيها الرجل فهي نصف المجتمع. وأضاف أنه كانت هناك زيارة

عدن / خديجة الكاف:
نظمت مبادرة فضاء واسع تبسع للجميع حلقة نقاش حول مخرجات الحوار الوطني النهائية الخاصة بالشباب والمرأة ومنظمات المجتمع المدني صباح أمس بعدن بالتعاون مع جمعية البر الخيرية للتنمية الاجتماعية بالمضلع برعاية محافظ محافظة عدن المهندس وحيد رشيد للفترة (30 أبريل - 1 مايو 2014). وشارك فيها أعضاء مؤتمر الحوار الوطني وناسطون ومنظمات مجتمع مدني ومبادرات مجتمعية شبابية والمرأة وإعلاميون وشاركت فيها جمعية اليمناء للتربية والتعليم ومؤسسة أفاق شبابية ومؤسسة خطوة التنمية. وفي افتتاح الحلقة النقاشية ألقى الأخ / نايف البكري - وكيل محافظة عدن كلمة رحب في مستهلها بالشباب الحاضرين من مختلف منظمات المجتمع المدني قائلاً أن الشباب تلقى على عاتقهم مسؤولية بناء الوطن والسعي في سبيل تطويره ورفع من شأنه.. مشيراً إلى أن مخرجات الحوار الوطني الخاصة بالشباب والمرأة ومنظمات المجتمع المدني فيها موجبات دستورية خرج بها أعضاء الحوار الوطني تلبى

وزارة التعليم الفني و التدريب المهني تجري استعدادات مكثفة لامتحانات

والمشاكل المصاحبة التي تواجه الطلاب في الاختبارات النهائية، لوضع الحلول المناسبة لها. وأكد أن اللجنة العليا للاختبارات أقرت مخاطبة السلطات المحلية ومكاتب الوزارة في المحافظات بضرورة إشعار الطلاب المتقدمين للاختبارات النهائية والذين يوجد لديهم نواقص في ملفاتهم سرعة استعمال النواقص في ملفاتهم خلال فترة عشرة أيام قبل كحد أقصى قبل أن يتم استبعادهم وحرمانهم من دخول الاختبارات النهائية. وفي السياق ذاته أشار المهندس طه نعمان إلى أن اللجنة العليا للاختبارات أهابت بأبنائها الطلاب ضرورة استغلال فرصة الفترة المتبقية ومراجعة معاهدهم لمعرفة النواقص في ملفاتهم واستكمالها حتى لا يتم حرمانهم من دخول الاختبارات النهائية متمنية تعاون المعينين في السلطة المحلية في تسهيل كافة الإجراءات للطلاب المتقدمين للاختبارات النهائية في المعاهد المهنية والتقنية في عموم محافظات الجمهورية.



■ طه محمد ثمان
والاستعدادات الجارية وسير أعمال لجان الإعداد للاختبارات العامة في كافة المستويات للمعاهد المهنية والتقنية. كما وقفت اللجنة أمام العديد من القضايا المتعلقة بعملية الاختبارات

صنعا / عماد محمد عبدالله:
وقفت أمس اللجنة العليا للاختبارات في وزارة التعليم الفني والتدريب المهني أمام العديد من القضايا التي تم قطاع الاختبارات وفحص ملفات الطلاب والطالبات المتقدمين للاختبارات النهائية برئاسة المهندس / طه محمد نعمان. القائم بأعمال وكيل قطاع التخطيط ومشاريع بوزارة التعليم الفني والتدريب المهني استمعت في اجتماعها إلى تقرير اللجنة المصل والمقدم من الإدارة العامة للاختبارات حول نتائج فحص ملفات الطلاب والطالبات المتقدمين للاختبارات النهائية العامة دور يونيو 2013 م / 2014م في جميع المعاهد المهنية التقنية في عموم محافظات الجمهورية. وأوضح أن الاجتماع استعرض أيضاً التقارير المرفوعة حول التحضيرات